

# مشاركة البيانات بمسؤولية مع الجهات المانحة

## النقاط الرئيسية:

- يمكن أن يؤدي مشاركة البيانات الحساسة الشخصية وغير الشخصية بدون الضمانات الكافية إلى تفاقم المخاطر للأشخاص المتأثرين بالأزمات، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة.
- تطلب الجهات المانحة بانتظام البيانات من المنظمات التي تمولها للوفاء بالتزاماتها وأهدافها. تتعلق بعض هذه الطلبات بمعلومات وبيانات حساسة تحتاج إلى الحماية لتقليل المخاطر.
- تشمل الأهداف الشائعة لمشاركة البيانات مع الجهات المانحة: (i) الوعي بالمواقف وتصميم البرامج؛ (ii) المساءلة والشفافية؛ و (iii) المتطلبات القانونية والتنظيمية والسياسية.
- تشمل القيود الشائعة المتعلقة بمشاركة البيانات مع الجهات المانحة: (i) نقص الأطر التنظيمية لإدارة البيانات الحساسة غير الشخصية بمسؤولية؛ (ii) فجوات في القدرات؛ و (iii) تحديد الغرض.
- يمكن للجهات المانحة والمنظمات الإنسانية اتخاذ الخطوات التالية لتقليل المخاطر مع زيادة الفوائد عند مشاركة البيانات الحساسة: (i) مراجعة وتوضيح الأطر الرسمية أو غير الرسمية التي تحكم جمع البيانات المصنفة ومشاركتها؛ (ii) إضفاء الطابع الرسمي وتوحيد الطلبات المتعلقة بالبيانات الحساسة؛ (iii) الاستثمار في قدرات إدارة البيانات للموظفين والمنظمات؛ و (iv) اعتماد مبادئ مشتركة لإدارة بيانات الجهات المانحة.

## مقدمة

تلعب الجهات المانحة دورًا مهمًا في نظام البيانات الإنسانية، سواء كدافعين لزيادة جمع البيانات وتحليلها، أو كمستخدمين مباشرين للبيانات. هذه ليست ظاهرة جديدة؛ الحاجة إلى المساءلة والشفافية في استخدام تمويل الجهات المانحة مفهومة ومحترمة على نطاق واسع. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، بدأت الجهات المانحة تطلب بيانات يمكن أن تكون حساسة. يشمل ذلك البيانات الشخصية عن المستفيدين وأشكالًا مختلفة من البيانات المصنفة، مثل نتائج الاستطلاعات على مستوى الأسر والبيانات المتعلقة بتقديم المساعدة مصنفة حسب الأبعاد الديموغرافية و/أو المجموعات (مثل العرق، مجموعة الحماية، إلخ).<sup>1</sup>

أدت المخاوف حول طلبات هذه البيانات إلى وضع الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية مزيدًا من التركيز على تحديد استراتيجيات لمسؤولية البيانات: الإدارة الآمنة والأخلاقية والفعالة للبيانات. تتطلب مسؤولية البيانات من الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية اتخاذ إجراءات تساعد في تقليل المخاطر مع زيادة الفوائد من البيانات. هذا أمر صعب بشكل خاص في الحالات التي تطلب فيها الجهات المانحة بيانات حساسة. على سبيل المثال، يُعد فحص المستفيدين من المساعدات، والذي يُستخدم غالبًا لتبرير طلبات البيانات الشخصية، ليس فقط صعب التنفيذ عمليًا، ولكن أيضًا مشكلة كبيرة من حيث المساعدات المبدئية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نظرًا لوجود معايير والبيانات معترف بها ومقبولة لمشاركة المعلومات المالية مع الجهات المانحة، بما في ذلك دور التدقيق الخارجي، فإن طلبات البيانات المالية ليست مشمولة في هذه المذكرة الإرشادية. تتناول هذه المذكرة الإرشادية البيانات الحساسة الشخصية وغير الشخصية.

<sup>2</sup> Roepstorff, K., Faltas, C. and Hövelmann, S., 2020. Counterterrorism Measures and Sanction Regimes: Shrinking Space for Humanitarian Aid Organisations.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي مشاركة بيانات تبدو غير ضارة مثل نتائج الاستطلاعات الموجهة إلى وضع الأشخاص والمجموعات المعرضين بالفعل لمخاطر أكبر. قد تُعتبر البيانات في البداية غير شخصية<sup>٢</sup> ولكن يمكن أن تسمح بإعادة تحديد الهوية للأفراد أو المجموعات أو المجموعات الديموغرافية. تحدث إعادة تحديد الهوية عندما يمكن تتبع البيانات أو ربطها بفرد (أفراد) أو مجموعة (مجموعات) من الأفراد لأنها ليست مجهولة الهوية بشكل كافٍ. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انتهاك حماية البيانات والخصوصية وحقوق الإنسان الأخرى ويمكن أن يسمح باستهداف الأفراد أو المجموعات بالعنف أو أشكال أخرى من الأذى<sup>٤</sup>.

يعترف العديد من الجهات المانحة والفاعلين الإنسانيين بالمخاطر والفوائد المرتبطة بمشاركة هذه البيانات الحساسة، لكن القطاع لم يحدد بعد فهمًا مشتركًا لكيفية تحقيق التوازن بين هذه المخاطر والفوائد بفعالية. أدت الجهود الأخيرة لمعالجة هذه القضية إلى مزيد من الوضوح حول الممارسات الحالية، وكذلك حول الأهداف والقيود لمشاركة البيانات. في سبتمبر ٢٠٢٠، نظمت حكومة سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN OCHA) مركز البيانات الإنسانية (المركز) حوارًا افتراضيًا ويلتون بارك للمساعدة في بناء فهم مشترك لهذه القضية<sup>٥</sup>.

تجمع هذه المذكرة الإرشادية نتائج هذا الحوار ومراجعة مكتبية ذات صلة<sup>٦</sup> تصف التحديات المتعلقة بمشاركة البيانات الحساسة مع الجهات المانحة وتقدم توصيات أولية حول كيفية تمكن الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية من التنقل بفعالية أكبر في هذا المجال.

## طلبات البيانات من الجهات المانحة

تطلب الجهات المانحة بانتظام بيانات من شركائها للوفاء بالالتزامات والأهداف المختلفة. يمكن أن تكون هذه الطلبات إما رسمية أو غير رسمية.

- **الطلبات الرسمية** تميل إلى أن تكون مدرجة في اتفاقيات المنح فيما يتعلق بمعايير التقرير، وعادةً ما تستند إلى متطلبات قانونية مثل الامتثال لقوانين مكافحة الإرهاب. تميل هذه الطلبات إلى التفاوض عليها في بداية الشراكة أو اتفاقية المنحة، وعادةً ما يتم تقديمها كتابةً وجدولتها مسبقًا.
- **الطلبات غير الرسمية** تتعلق بمعلومات أو بيانات تقع عادةً خارج نطاق التقرير العادي. تحمل هذه الطلبات غير المنظمة غالبًا قيمة ضمنية، مما يعني أنه على الرغم من أنها ليست مطلوبة رسميًا، إلا أن تقديم هذه البيانات الإضافية يعتبر مفيدًا لاستمرار مشاركة المنظمة وشركائها مع الجهة المانحة. تمثل هذه الطلبات معضلة أكبر للعاملين في المجال الإنساني.

قليل من الجهات المانحة لديها سياسات أو إرشادات رسمية لمشاركة البيانات<sup>٧</sup>. هناك أيضًا نقص في الفهم المشترك للمصطلحات والأهداف والمخاطر حول مشاركة البيانات. هناك تعريفات وفهم مختلف لمخاطر البيانات، مما يؤدي إلى ممارسات غير متسقة وأحيانًا متناقضة حول مشاركة البيانات الحساسة المحتملة مع الجهات المانحة في سياق معين<sup>٨</sup>.

<sup>٢</sup> تُعرّف البيانات غير الشخصية على أنها البيانات التي كانت في الأصل بيانات شخصية، ولكن تم جعلها مجهولة فيما بعد، مثل البيانات المتعلقة بالأشخاص المتأثرين بالوضع الإنساني واحتياجاتهم، والتهديدات ونقاط الضعف التي يواجهونها، وقدراتهم (مستمدة من لائحة (الاتحاد الأوروبي) ١٨٠٧/٢٠١٨ للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٨ بشأن إطار للتدفق الحر للبيانات غير الشخصية في الاتحاد الأوروبي).

<sup>٤</sup> انظر مسودة إرشادات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمسؤولية البيانات ودليل اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول حماية البيانات في العمل الإنساني.

<sup>٥</sup> اقرأ المزيد عن الحوار الافتراضي في هذا تقرير ويلتون بارك.

<sup>٦</sup> ويلتس-كينج، ب. وسينسر، أ.، ٢٠٢٠. مشاركة البيانات بمسؤولية مع الجهات المانحة: المساءلة، الشفافية وحماية البيانات في العمل الإنساني المبني.

<sup>٧</sup> في وقت كتابة هذا النص، كانت USAID و GIZ هما الجهتان الوحيدتان اللتان لديهما إرشادات متاحة علنًا حول مشاركة البيانات بمسؤولية. انظر USAID، ٢٠١٩. اعتبارات لاستخدام البيانات بمسؤولية في USAID و GIZ، ٢٠١٨. مبادئ GIZ للبيانات المسؤولة.

<sup>٨</sup> ويلتس-كينج، ب. وسينسر، أ.، ٢٠٢٠. مشاركة البيانات بمسؤولية مع الجهات المانحة: المساءلة، الشفافية وحماية البيانات في العمل الإنساني المبني.

## الأهداف لمشاركة البيانات مع الجهات المانحة

الأهداف الأكثر شيوعاً التي حددها الجهات المانحة عند طلب البيانات الحساسة من الشركاء هي الوعي بالموقف وتصميم البرنامج؛ المساواة والشفافية؛ والمتطلبات القانونية والتنظيمية والسياسية.

### الوعي الظرفي وتصميم البرنامج

تسعى الجهات المانحة إلى الحصول على المعلومات والبيانات من المنظمات الإنسانية لفهم التغيرات في السياقات الإنسانية والتفاعل معها. يتيح ذلك للجهات المانحة تحسين تصميم برامجها وتقييمها، ومنع تكرار المساعدات، وتحديد الفجوات المعلومات، وضمان استهداف المساعدات بشكل مناسب.

### المساواة والشفافية

تلتزم الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية بمساواة أنشطتها. يمكن للبيانات أن تمكن الجهات المانحة من التفسير والدفاع عن التمويل المقدم للمساعدات الخارجية أمام دافعي الضرائب.

### المتطلبات القانونية والتنظيمية والسياسية

تخضع الجهات المانحة لمتطلبات قانونية وطنية ودولية معينة، بما في ذلك المتطلبات السياسية والقانونية والتشريعية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والهجرة وإنفاذ القانون. في كثير من الحالات، قد ترغب الجهات المانحة في استخدام البيانات للتحقق من امتثالها لهذه المتطلبات المختلفة. تتضمن بعض الجهات المانحة بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات منحها، والتي تهدف إلى ضمان عدم استخدام أموالها لصالح الجماعات الإرهابية المحددة.<sup>9</sup> وبالمثل، قد تشمل الجهات المانحة بنوداً لتغطية تدابير مكافحة الرشوة ومكافحة الاحتيال ومكافحة الفساد.<sup>10</sup>

## القيود على مشاركة البيانات مع الجهات المانحة

على الرغم من هذه الأهداف، فإن مشاركة البيانات مع الجهات المانحة ليست بدون قيود، والتي تشمل نقص الأطر التنظيمية لإدارة البيانات الحساسة غير الشخصية بمسؤولية، وفجوات في القدرات، وعدم وجود تحديد للغرض.

### نقص الأطر التنظيمية لإدارة البيانات الحساسة غير الشخصية بمسؤولية

عادة ما تكون حساسية البيانات الشخصية معروفة ومعالجة من خلال مجموعة متنوعة من السياسات والأطر التنظيمية، ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن البيانات الحساسة غير الشخصية. يظل حماية المجموعات وبياناتها تحدياً نظراً للفجوات الحالية في التنظيم والتوجيه والنقص العام في الفهم بشأن حساسية البيانات غير الشخصية. تزيد هذه الفجوات في سياسات البيانات من خطر عدم تخزين البيانات الحساسة أو حمايتها بشكل كافٍ أو مشاركتها عن غير قصد من قبل الشركاء لتلبية طلبات الجهات المانحة.

### فجوات في القدرات

يمكن اعتبار الاستجابة لطلبات مشاركة البيانات العارضة من الجهات المانحة عبء إضافي على المستجيبين الإنسانيين، مما يحول الوقت والموارد والتركيز الحاسم بعيداً عن الأنشطة التنفيذية الأخرى.<sup>11</sup> أدى التمويل غير الكافي لتطوير القدرات المتعلقة بالبيانات إلى تقييد قدرة العديد من المنظمات على تزويد موظفيها بالمهارات والموارد المطلوبة لإدارة البيانات بمسؤولية.<sup>12</sup> قد تنثني فجوات القدرات في تلبية متطلبات الجهات المانحة أيضاً المنظمات غير الحكومية الصغيرة و/أو المحلية عن السعي للحصول على التمويل، مما يقوض جهود التوطين.

### تحديد الغرض

يتطلب مبدأ تحديد الغرض أن يتم جمع البيانات فقط لأغراض محددة وصريحة ومشروعة، وألا تتم معالجتها لاحقاً بطريقة تتعارض مع تلك الأغراض.<sup>13</sup> حتى عندما تحدد الجهات المانحة أسباباً مشروعة لطلب البيانات بما يتماشى مع الأغراض الأصلية التي جمعت من أجلها البيانات (مثل تقديم المساعدات الإنسانية)، قد يكون من الصعب ضمان عدم استخدام البيانات لأغراض أخرى بمجرد مشاركتها. يمثل استخدام البيانات خارج السياق ولأغراض غير معروفة في وقت المشاركة، أو الاحتفاظ بها بعد فترة الاحتفاظ المقصودة لغرض محدد انتهاكاً، حتى وإن كان غير مقصود، لحقوق أصحاب البيانات.

<sup>9</sup> انظر إلى مجموعة أدوات المجلس النرويجي للاجئين للعمل الإنساني المبني؛ إدارة مخاطر مكافحة الإرهاب.

<sup>10</sup> الضمان الامتثال، قد تطلب الجهات المانحة بيانات مفصلة للغاية لتأكيد عمليات العناية الواجبة، وضمان عدم تعامل شركائها مع أي شخص أو كيان "مفروض عليه عقوبات". انظر: Walker, J. ٢٠٢٠. Compliance Dialogue on Syria-Related Humanitarian Payments. "الأشخاص المفروض عليهم عقوبات" هو مصطلح عام قد يشمل الأفراد، الجماعات الإرهابية، الحكومات وكذلك الشركات والكيانات الأخرى ذات الشخصية القانونية. على سبيل المثال، عزز الاتحاد الأوروبي على مر السنين إطاره القانوني لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويعمل باستمرار على إنفاذه. انظر: NGO Voice. ٢٠٢٠. The Impact of EU Sanctions and Restrictive Measures on Humanitarian Action.

<sup>11</sup> فريق العمل للتمويل الإنساني (HFTT) التابع للجنة الدائمة بين الوكالات (IASC)، ٢٠١٦. شروط الجهات المانحة وأثارها على الاستجابة الإنسانية.

<sup>12</sup> انشر ما تمويله، ٢٠٢٠. قدرة استخدام البيانات في الأزمات الإنسانية المطولة.

<sup>13</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، ٢٠٢٠. دليل حماية البيانات في العمل الإنساني.

في ضوء الأهداف والقيود المفصلة أعلاه، يوصي مركز البيانات الإنسانية، ومجموعة السياسات الإنسانية (HPG) في ODI، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، وقسم الأمن الإنساني في وزارة الخارجية السويسرية بأن تتخذ الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية الخطوات التالية لتقليل المخاطر وزيادة الفوائد عند مشاركة البيانات الحساسة:

مراجعة وتوضيح الأطر الرسمية أو غير الرسمية التي تحكم جمع البيانات المصنفة ومشاركتها يجب على الجهات المانحة والشركاء فحص المتطلبات الرسمية وغير الرسمية لمشاركة البيانات، وتحليل كيفية تفسير موظفي الشركاء والجهات المانحة للمتطلبات بشكل صحيح ومتسق. يجب عليهم تقييم ما إذا كانت هناك شروط ضمنية بين الاستعداد لمشاركة البيانات المصنفة وقدرة المنظمات المختلفة على الوصول إلى التمويل والحفاظ عليه من الجهات المانحة.

### المساءلة والشفافية

تلتزم الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية بمساءلة أنشطتها. يمكن للبيانات أن تمكن الجهات المانحة من التفسير والدفاع عن التمويل المقدم للمساعدات الخارجية أمام دافعي الضرائب.

### • إضفاء الطابع الرسمي وتوحيد الطلبات للحصول على البيانات الحساسة

عندما تكون البيانات الحساسة مطلوبة لتحقيق هدف متفق عليه بشكل متبادل، يجب على الجهات المانحة إضفاء الطابع الرسمي وتوحيد طلباتها للحصول على مثل هذه البيانات. يجب أن تكون الطلبات مكتوبة وتحدد البيانات المطلوبة، والتنسيق المرغوب، والاستخدام المقصود للبيانات. يجب أن تطلب الجهات المانحة فقط المعلومات المطلوبة لتحقيق الغرض المحدد الذي طلبت من أجله البيانات ويجب أن تحدد جدولاً زمنياً لتدمير البيانات. يجب على المنظمات الإنسانية توثيق جميع الطلبات المتعلقة بالبيانات وضمان الاتساق في الاستجابة لهذه الطلبات بمرور الوقت.

### • الاستثمار في قدرات إدارة البيانات للموظفين والمنظمات

يجب على الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية تحديد فرص للاستثمار في بناء خبرة إدارة البيانات، خاصةً للموظفين غير الفنيين. يتمتع مجتمع الجهات المانحة بوضع فريد يمكنه من تشجيع مسؤولية البيانات من خلال توفير موارد إضافية للتدريب وبناء القدرات.

### • اعتماد مبادئ مشتركة لإدارة بيانات الجهات المانحة

يملك القطاع بالفعل مجموعة من المبادئ والالتزامات لإرشاد جوانب مختلفة من التبرعات الإنسانية.<sup>١٤</sup> ومع ذلك، فإن هذه المبادئ لا تعالج بشكل كافٍ المخاوف المتعلقة بمسؤولية البيانات. يجب على الجهات المانحة والشركاء المشاركة في تطوير مبادئ وإرشادات مشتركة لمشاركة بيانات الجهات المانحة لملء هذه الفجوة. توفر مبادرة البيانات الإنسانية والثقة، التي تقودها حكومة سويسرا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمركز، منصة لتسهيل هذه العملية كجزء من العمل المستمر لبناء الثقة من خلال الحوار.

يُشجّع المنظمات على مشاركة تجربتها في تعزيز مسؤولية البيانات في تصميم وتنفيذ AAP مع المركز عبر البريد الإلكتروني:

[centrehumdata@un.org](mailto:centrehumdata@un.org)

المتعاونون: مجموعة السياسات الإنسانية في ODI؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وقسم الأمن البشري في وزارة الخارجية السويسرية.

ينشر مركز البيانات الإنسانية ("المركز")، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، سلسلة من ثماني مذكرات إرشادية حول مسؤولية البيانات في العمل الإنساني خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. تتبع سلسلة المذكرات الإرشادية نشر إرشادات مسؤولية البيانات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مارس ٢٠١٩. من خلال هذه السلسلة، يهدف المركز إلى تقديم إرشادات إضافية حول القضايا والعمليات والأدوات المحددة لمسؤولية البيانات في الممارسة العملية. تم تمكين هذه السلسلة بفضل الدعم السخي من المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدة الإنسانية الأوروبية (DG ECHO)

يغطي هذا المستند أنشطة المساعدات الإنسانية المنفذة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. لا ينبغي بأي شكل من الأشكال اعتبار الآراء الواردة هنا تعبيراً عن الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي، كما أن المفوضية الأوروبية ليست مسؤولة عن أي استخدام قد يتم للمعلومات التي يحتويها.



هذا المشروع ممول جزئياً من الاتحاد الأوروبي

<sup>١٤</sup> تشمل الأمثلة مبادرة التبرع الإنساني الجيد ومبادرة الصفقة الكبرى.